منظمة التعاون الإسلامي

OIC/ACM-2018/YEMEN/REP
Annexe VI

تقرير
اجتماع فريق الاتصال المعني بالوضع في اليمن

نيويورك، 27 سبتمبر 2018

تقرير اجتماع فريق الاتصال المعني بالوضع في اليمن

نيويورك، 27 سبتمبر 2018

1- عقد فريق اتصال منظمة التعاون الإسلامي المعني بالوضع في اليمن اجتماعاً على هامش الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة، وذلك بمقر الأمم المتحدة في نيويورك يوم سبتمبر 2018 برئاسة معالي الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي.

2- جدد الاجتماع التأكيد على التزامه القوي بالوقوف مع وحدة اليمن وسيادته واستقلاله السياسي وسلامة أراضيه، ورفض التدخل في شؤونه الداخلية، والوقوف والتضامن مع الشعب اليمني وما يطمح إليه من حرية وديمقراطية وعدالة اجتماعية وتنمية شاملة.

3- أكد الاجتماع على تأييده ودعمه المتواصل للشرعية الدستورية في اليمن التي يمثلها فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية اليمنية، ولجهوده الوطنية التي يبذلها لتحقيق الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي لليمن واستئناف العملية السياسية للوصول إلى حل سياسي قائم على التنفيذ التام لمبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني اليمني، والمرتكز على قرارات الشرعية الدولية، وبالأخص قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216(2015).

4- أشاد الاجتماع بالدور الذي تؤديه دول التحالف العربي وجميع الدول العربية والاسلامية في تقديم الدعم للقيادة الشرعية في اليمن والشعب اليمنى ومساندة الحل السلمي وإعادة اعمار اليمن وحث الاجتماع الدول الأعضاء في المنظمة لتكثيف وتنسيق جهودها من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة اليمنية ودعم السلطات الشرعية للدولة، وتقديم مزيد من المساعدات الإنسانية والإنمائية.

5- أشاد الاجتماع بالجهود الكبيرة التي تبذلها دول التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية في تخفيف الأزمة الإنسانية في اليمن، وأشاد بدعم دول التحالف للجهود الإنسانية الدولية والإغاثية لرفع المعاناة عن الشعب اليمني، وأشاد بإطلاق دول التحالف لخطة العمليات الإنسانية الشاملة في اليمن وإسهامه في تمويلها، وأشاد كذلك بالجهود الكبيرة المبذولة في

ايصال المساعدات الإنسانية للمحتاجين والعمل على تسهيل عبورها ومواجهة التهديدات الحوثية للممرات الإنسانية.

6- أكد الاجتماع الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، لا سيما القرار 2201(2015) الذي يدعم الشرعية الدستورية في اليمن، ويدين ويعاقب كل من يعيق العملية السياسية أو إفشالها وفرض عقوبات عليهم، وقرار مجلس الأمن 2216(2015) الذي دعا الحوثيين، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة إلى سحب قواتهم من جميع المناطق التي استولوا عليها، وتسليم الأسلحة الثقيلة والمتوسطة إلى سلطى الدولة وقرار حظر توريد الأسلحة إليهم، وكذا القرارات ذات الصلة التي اعتمدتها منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية ومجلس التعان لدول الخليج العربية.

7- أدان الاجتماع جميع الانتهاكات التي ترتكبها القوات الانقلابية والمتمثلة في حملة الاعتقالات والاغتيالات وتجنيد الأطفال والزج بهم في ميادين القتال وحصار المدن ومنع وصول المساعدات الإنسانية للمتضررين ونهب الأموال والإصرار على استمرار العمليات العسكرية داخل اليمن وعبر الحدود وتهديد حركة النقل والملاحة في الممرات والمياه الإقليمية والدولية وغيرها من جرائم الحرب التي يعاقب عليها القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والمواثيق الدولية.

8- أدان الاجتماع الهجوم الإرهابي من قبل الحوثين على ناقلتي النفط السعوديتين في 27 يوليو 2018 في البحر الأحمر، والذي على اثرة علقت المملكة العربية السعودية ناقلات النفط السعودية من المرور في مضيق باب المندب. وتعد عواقب مواصلة الحوثي لهذه الاعمال الإرهابية انتهاكاً صريحاً للقوانين والأعراف الدولية، وتهديداً للملاحة والتجارة الدولية، وللاستقرار والامن الدوليين، ومؤشراً واضحاً في مواصلة الحوثي رغبته في إطالة أمد الأزمة اليمنية، دون الاكتراث بالوضع الإنساني المقلق للشعب اليمني من جراء تلك الأعمال الاستفزازية المتكررة.

9- ندد الاجتماع وبشدة بالأعمال العسكرية لميليشيات الحوثي على الحدود اليمنية–السعودية والقصف الذي يستهدف المنشآت والمواطنين داخل الأراضي السعودية، معتبراً ذلك عدواناً سافراً على الأراضي السعودية وتهديداً للأمن والسلم والاستقرار الإقليمي.

10- ندد الاجتماع وبشدة بالأعمال العسكرية لميليشيات الحوثي في الساحل الغربي لليمن، وفي مقدمتها الأحداث الدموية في مدينة الحديدة ومطارها ومينائها الرئيسي، حيث استخدم الحوثيون المواطنين كدروع بشرية، وزرع الألغام في كل منطقة يغادرونها، معتبراً ذلك خرقاً للقوانين الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان، وطالب بسحب المليشيات الحوثية من مدينة وميناء الحديدة

11- أدان الاجتماع رفض مليشيات الحوثي لمقترحات الأمم المتحدة لزيادة الشحنات التجارية والإنسانية عبر موانئ البحر الأحمر بما في ذلك الترتيبات الجديدة لإدارة ميناء الحديدة والتي من شأنها تحسين الوضع الإنساني في اليمن.

12- أكد الاجتماع على ضرورة مواصلة العمل المشترك والدؤوب حتى لا يتحول اليمن إلى ملاذٍ لجماعات العنف والتنظيمات الإرهابية ومصدرٍ لتهديد أمن الدول المجاورة واستقرارها واتخاذ كل الإجراءات الكفيلة لتحقيق ذلك.

13- أدان الاجتماع تغيب مليشيات الحوثي عن مفاوضات جنيف في السادس من سبتمبر 2018 تحت رعاية الأمم المتحدة ، وأكد الاجتماع على دعمه لجهود المبعوث الدولي للأمم المتحدة المعني باليمن، السيد مارتن غريفث، وما يبذله من مساعي في سبيل إيجاد حل سياسي للأزمة في اليمن وتجنيب البلاد مزيداً من التحارب والدمار، وذلك من خلال مواصلة جهوده في إعادة المفاوضات اليمنية ودعوته كافة الأطراف والقوى والأحزاب السياسية اليمنية إلى طاولة المفاوضات في إطار المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل 2014، وإعلان الرياض 2015، وقرار مجلس الأمن الدولي 2216 (2015).

14- رفض الاجتماع المزاعم والادعاءات الواردة في تقرير فريق الخبراء الأممي المعني باليمن الصادر بتاريخ 28 أغسطس 2018 وكافة الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها والمرفقات الملحقة به، واستنكار تحميل فريق الخبراء الأممي المسؤولية الكاملة لكل من الحكومة الشرعية في اليمن ودول تحالف دعم الشرعية في اليمن بشأن النزاع في اليمن، وتجاهل التقرير الأسباب الحقيقية للنزاع والمتمثلة في انقلاب ميليشيات الحوثيين المدعومة من إيران على الحكومة الشرعية في اليمن، ودور إيران السلبي وتدخلاتها نحو إطالة أمد النزاع في اليمن.

15- دعا الاجتماع المجتمع الدولي والأجهزة الأممية المعنية نحو تقديم الدعم الفني والتقني لليمن في مجال حقوق الإنسان، ووفقا للمتطلبات والاحتياجات التي تحددها الحومة الشرعية في اليمن، وتقديم الدعم اللازم في اللجنة الوطنية للتحقيق في إدعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، كي تتمكن من الوقاء بمهامها والتزاماتها وفقا للقرار الجمهوري رقم (140) لسنة 2012 وتعديلاته.

16- أعرب الاجتماع عن تقدير المجتمعين البالغ للملك سلمان بن عبد العزير، ملك المملكة العربية السعودية، على توجيهاته الكريمة بإيداع ملياري دولار أمريكي لدى البنك المركزي اليمني، وذلك دعماً للشرعية اليمنية، والنهوض بالاقتصاد اليمني، ورفع المعاناة على الشعب اليمني. وتقديرهم أيضاً للدور الذي تؤديه دول التحالف العربي وجميع الدول العربية والإسلامية في تقديم الدعم للقيادة الشرعية في اليمن والشعب اليمنى ومساندة الحل السلمي وإعادة إعمار اليمن، وحث المجتمعون الدول الأعضاء في المنظمة لتكثيف وتنسيق جهودها من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة اليمنية ودعم السلطات الشرعية للدولة، وتقديم مزيد من المساعدات الإنسانية والإنمائية.

17- أعرب الاجتماع عن شكره وتقديره لما قدمته المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت وبقية الدول الأعضاء من دعم لإعادة إعمار اليمن وتمويل العمليات الإنسانية في اليمن، وشجعت جميع الدول الأعضاء الأخرى على بذل المزيد من الجهود من أجل تقديم المساعدة للشعب اليمني في مواجهة الأزمة والمأساة الإنسانية المتفاقمة.

18- رحب الاجتماع بنتائج مؤتمر المانحين في جنيف بتاريخ 25 مايو 2017 والمخصص لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2017، وأشاد في هذا الصدد بمساهمات الدول الأعضاء لتقديم المساعدات الإنسانية والتنموية في اليمن، ودعا جميع الدول الأعضاء الى الاستمرار في تقديم الدعم السياسي والأمني والاقتصادي والمالي للحكومة اليمنية لمواجهة التحديات الإنسانية وجهود إعادة الاعمار في البلاد.

19- رحب الاجتماع بدعوة الجمهورية التركية استضافة الاجتماع القادم لفريق الاتصال في موعد يتم الاتفاق عليه لاحقا بالتنسيق مع الأمانة العامة.